

**المؤتمر الدولي الخامس للمؤسسات المالية والإسلامية
"أدوات الاستثمار في إدارة وتمويل الخدمات العامة"
الكويت ٥ - ٦ مارس ٢٠٠٥**

**الندوة الأولى: أدوات الاستثمار في القطاع النفطي
عنوان المحاضرة : فرص الاستثمار في القطاع النفطي
المحاضر: أحمد العرييد**

السيد رئيس الجلسة

السيدات والسادة الحضور

من بين ما يهدف إليه هذا المؤتمر هو الإسهام في تلبية حاجة التطور المتنامي للصناعة المالية الإسلامية على صعيد الإدارة والتمويل وبشكل خاص في مجال إدارة وتمويل الخدمات العامة . وفي هذا الإطار يسعى هذا المؤتمر إلى بلورة تصور أفضل حول الأدوات المالية الإسلامية التي يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية من خلالها الاستثمار في إدارة وتمويل الخدمات العامة بصورة أكثر فاعلية لتحقيق النجاح المنشود .

وحيث أن نشاط النفط يعتبر مرفق من المرافق العامة التي تقوم الحكومة بإدارته وتمويله، فقد طلب منظمو المؤتمر أن أقوم اليوم باستعراض بعض الفرص المتاحة في قطاع النفط الكويتي التي من الممكن أن تكون مجالاً خصباً للمؤسسات المالية الإسلامية لتقديم إبداعاتها وقدراتها الإدارية والتمويلية لتساهم في مساعدة القطاع النفطي في تحقيق ما يصبو إليه من أهداف .

وأتمنى أن أتمكن من تقديم إيضاحات كافية حول هذه الفرص ما يمكنكم من تحديد أفضل النماذج الإدارية والتمويلية التي تتلاءم وطبيعة هذه الفرص المتاحة، وما يساعد القطاع النفطي على تحديد هيكلية أفضل لطرح هذه

الفرص للسوق المحلية والعالمية بما يعود على الدولة بالنصيب الأوفر من المصالح .

وسوف يكون مناسباً جداً في هذه المرحلة التي يمر فيها القطاع النفطي والتي تُبذل فيها جهوداً حثيثة لبلورة تصورات أشمل حول إستدراج قدرات وإمكانات إدارية وتكنولوجية وفنية وتمويلية من خارج القطاع بغية الوصول إلى استغلال أمثل للثروات الطبيعية التي يديرها هذا القطاع وهي ثروات النفط والغاز الطبيعي ، بما يحقق للدولة عائداً اقتصادياً واجتماعياً أفضل في كافة مراحل استغلال هذه الثروات . وبما يساعد أيضاً على إتاحة فرصة أكبر لهذا القطاع الرئيسي للإسهام بشكل أكثر تأثيراً في جهود تنمية الاقتصاد الوطني ودعم الأمن القومي على المدى القصير والبعيد، تطبيقاً لما جاء في المادة الواحدة والعشرين من الدستور الكويتي والتي تنص على أن " الثروات الطبيعية ومواردها كافة ملك الدولة تقوم على حفظها وحسن استغلالها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني " .

في هذا الإطار أود أن أستأذنكم قبل استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة أن أقوم بذكر ما يمكن أن تكون عليه الفلسفة الإطارية التي تحدد تلك النشاطات النفطية التي يمكن أن يفتح فيها المجال للاستثمار غير الحكومي لإدارتها وتمويلها، وهنا سأطرق إلى جملة من المسائل التي تفرضها طبيعة القطاع وطبيعة الدولة .

أولى هذه المسائل هي : باعتبار أن النفط والغاز الطبيعي من الثروات الطبيعية التي تخصها الدساتير بأحكام خاصة على أساس أن هذه الثروات ملك الدولة وليست ملك الفرد ، فإن قرار التمليك يتباين من نشاط نفطي إلى آخر بحسب موقعه من مصادر الثروات النفطية .

فبينما يجوز مثلاً تمليك القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي نشاط صناعات الكيماويات البترولية يكون ذلك غير جائز في حالة نشاط الاستكشاف والإنتاج، وهو ما سينعكس على الأسلوب الذي يتم فيه إدارة وتمويل هذا النشاط .

المسألة الثانية : حيث أن إيرادات القطاع النفطي تشكل أكثر من ٩٠ بالمائة من إيرادات الدولة ونتاجها القومي، فينبغي الأخذ بالحيلة والحذر من أن يتحول ذلك الإيراد إلى شرائح خاصة في المجتمع قادرة على الاستثمار في هذا القطاع أكثر من غيرها ما ينتج عنه خللاً في ميزان العدالة في توزيع الثروة ويترتب عليه مشاكل اجتماعية تزيد الهوة بين الغني والفقير . وعليه يجب العمل على الحيلولة دون تركيز الثروات عند شرائح معينة من المجتمع، ومحاربة الاحتكار، وإتاحة فرص متكافئة من المنافسة المعلنة . وهذا المبدأ يتماشى مع النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يشدد على ضرورة تفتيت الثروة والحيلولة دون تجميعها بأيدي جماعة معينة من الناس ويستخدم النظام الإسلامي لأجل تحقيق هذا المبدأ آليات عديدة منا على سبيل المثال توزيع الإرث وفريضة الزكاة ومحاربة الربا والربح الفاحش والإحتكار .

المسألة الثالثة : ضرورة تحديد الأهداف المراد تحقيقها بشكل دقيق والتأكد من دقة تصميم النظام والآلية التي يتم فيها طرح هذه الفرص الاستثمارية بما يحقق تلك الأهداف فعلى سبيل المثال : عادة ما يكون هدف إستدراج استثمارات محلية غير حكومية أو استثمارات أجنبية من أهم الأهداف التي تريد أية جهة تطرح هذه الفرص الاستثمارية أن تحققه، ولكن حقيقة الأمر في القطاع النفطي أن القطاع يتميز بقدرته الذاتية على توفير تلك الاستثمارات اللازمة لهذه المشاريع فلا يمكن أن يكون هذا هدفاً له . إنما قد يكون هدف القطاع من إتاحة هذه الفرص إما للحصول على تقنيات وقدرات إدارية حديثة تحسّن من النوعية وترشّد التكاليف وتزيد من الإنتاج أو أن يكون الهدف التحلل من أعباء نشاطات حالية ليست أساسية في منظومة النشاطات الرئيسية للقطاع أو أن يكون الهدف إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة وزيادة حصته بالاقتصاد أو غير ذلك من الأهداف . وفي مثل هذه الحالات يتم تصميم النموذج الاقتصادي لكل فرصة متاحة على حده بما يحقق الهدف منها حتى وإن كان من المطلوب على المستثمر أن يضع الاستثمارات اللازمة يتم التعامل حينئذ مع تلك الاستثمارات كعامل مخاطرة على المستثمر بغية الدفع به لتحقيق الهدف الأصلي من هذه الفرصة .

المسألة الرابعة : ينبغي أيضاً تحديد الدور الرقابي وتفعيله لتنظيم الحد من الاحتكار ومراقبة الأسعار وحماية المستهلك وتحديد المقاييس وضبط المنافسة

والجودة والعمل على وجود التشريعات الكافية لضمان تحقيق كل ذلك . وهذا الأمر لا يبدو اليوم أنه يتواءم مع السرعة التي يتم فيها نقل الأنشطة إلى القطاع الخاص ، وهو ما قد يحدث فراغاً رقابياً ينعكس سلباً على نجاح تلك التجارب فالقطاع النفطي بحاجة ماسة إلى الإسراع في إيجاد الأجهزة الرقابية اللازمة لضمان نجاح البرنامج .

المسألة الخامسة : الالتزام بمبدأي العلانية والمنافسة وهو الأمر الذي يُطلب على السواء من الجهة التي تطرح الفرص المتاحة والجهات المتنافسة على هذه الفرص وأن تتعاون كافة الأطراف على محاربة الفساد من أجل إنجاح الهدف المراد تحقيقه والذي سيؤدي حتماً في آخر المطاف إلى تعظيم دور الاقتصاد الوطني وتنمية القطاع الخاص فيه وبما يحقق فرصاً أكثر للعمل واستثماراً أكبر عائداً ويخفف على الدولة أعبائها والتزاماتها تجاه شعبها .

هذه المسائل الخمس وغيرها ستحدد الصور التي ستطرح بها الفرص المتاحة للاستثمار في القطاع النفطي ويجري الآن بلورة تصور واضح لبرنامج متكامل لهذه الفرص سيتم بعد إقراره من الجهات المسؤولة إعلانه تمهيداً للبدء في تنفيذه على أسس واضحة وبرنامج زمني محدد .

وغني عن القول أن القطاع كان قد سارع في طرح فرص استثمارية عديدة في السنوات الماضية كما أن هناك اليوم مجموعة من الفرص التي تم حسم القرار بشأنها والعمل يجري في تلك الفرص على قدم وساق لتنفيذها وإنجازها بأسرع ما يمكن .

ولعلمكم جميعاً تستذكرون أن القطاع النفطي سبق أن طرح فرصة بيع مصنع الملح والكلور وفتح الفرصة للسوق المحلي بالاستثمار في شركة بوبيان للبتروكيماويات برأس مال وقدره ٤٠ مليون دينار كويتي التي تعتبر العضو الثالث في الإتحاد الذي أسس شركة ايكويت ويضم شركة صناعات الكيماويات البترولية وشركة داو الأمريكية في شركة ايكويت ، كما تستذكرون الفرصة التي أتاحتها القطاع النفطي بتأسيس شركة الأولى لمحطات الوقود برأس مال وقدره ٣٠ مليون دينار كويتي ، حصة شركة البترول الوطنية منها تعادل ٢٤% هذه الشركة ستقوم بإدارة ٤٠ محطة وقود في الكويت وسيتبعها

شركتان أخريتان في القريب العاجل لإدارة ما تبقى من محطات الوقود .
 وأيضاً تستذكرون قطعاً آخر هذه الفرص التي تمت قبل أسابيع وهي تأسيس
 شركة القرين للصناعات الكيماوية البترولية برأس مال وقدره ١١٠ مليون
 دينار كويتي ، حصة شركة صناعة الكيماويات البترولية منها تعادل ١٠%
 لتشارك كعضو في مشروع الأروماتيك والأولفينات الجديد الذي تم وضع
 حجر الأساس له في حفل خاص يوم الثلاثاء الماضي .

إن القطاع النفطي الكويتي لا يألوا جهداً في دعم الاقتصاد المحلي وتنميته
 ويعمل دون كلل لتحسين استغلال ما بين يديه من إمكانيات وثروات وهو عازم
 بإذن الله على التوسع في فتح فرص أخرى كثيرة سأتناولها بالإيضاح واحدة
 تلو أخرى منها ما قد سبق إقراره من السلطات المعنية في القطاع النفطي
 ومنها ما ينتظر تقديمه إلى سلطات القرار لاتخاذ المناسب بشأنه ومنها ما لم
 يحن الوقت بعد لدراسته وتقديمه لسلطات القرار و سأقوم في الدقائق القادمة
 باستعراض هذه الفرص .

ودعوني أبدأ بأهمها وأكبرها وأكثرها إثارة ألا وهو " مشروع الكويت "
 الخاص بتطوير الحقول النفطية في شمال الكويت من خلال الاستعانة بشركات
 نفطية عالمية .

إن " مشروع الكويت " هو مشروع الكويت .

لم يكن هذا المشروع يوماً مشروعاً مفروضاً على الكويت ، ولو كان كذلك لتم
 هذا المشروع منذ زمن دون الانتظار كل هذه السنوات . إنه مشروع الكويت ،
 فالكويت هي التي تقرر إن كانت تريده أم لا ، ولأنه أكبر وأهم المشاريع في
 الدولة فقد تم تسميته بمشروع الكويت .

جاءت الحاجة لهذا المشروع في أوائل التسعينات من القرن الماضي وكانت
 الحاجة فنية بحتة ومازالت كذلك حيث ارتأى المسئولون في القطاع النفطي
 ضرورة الاستعانة بخبرات وتقنيات الشركات النفطية العالمية لتطوير الحقول
 والمكامن التي تتطلب تقنيات وخبرات غير متوفرة لدى الخبرة الكويتية ، فهو
 مشروع يهدف إلي ما يلي :-

- ١- زيادة الإنتاج النفطي من حقول شمال الكويت من مستواها الحالي والذي يقدر بحوالي ٥٣٠ ألف برميل يومياً إلى ما يقارب ٩٠٠ ألف برميل يومياً .
- ٢- توظيف وتأهيل وتدريب كوادر كويتية.
- ٣- نقل وتشغيل وتوطين التقنيات الحديثة لإنتاج المكامن النفطية الصعبة .
- ٤- تقليل نسبة المخاطرة على رأس المال المطلوب لمشاريع التطوير في هذه الحقول والمكامن الصعبة وتحقيق أفضل عائد للدولة .
- ٥- تفعيل دور القطاع الخاص في الكويت من خلال هذا المشروع و إتاحة الفرصة لهذا القطاع بالاحتكاك المباشر مع الشركات النفطية العالمية للاستفادة من تجاربها .

أما الدور المحتمل للشركات النفطية العالمية فقد تم تحديد إطاره وفقاً للدستور والقانون الكويتي فلن يكون لتلك الشركات حق تملك الثروات النفطية ولاحق تسويقها ولا تسعيرها كما ليس لها الحق بحجز المخزون النفطي في دفاترها المالية ولاحق التصرف بالإنتاج ، كما أن الأصول التي ستقوم هذه الشركات بتشغيلها أو إضافتها إلى الخدمة ستكون ملك الدولة .

وسيكون مطلوباً من هذه الشركات تحقيق معدلات من الإنتاج النفطي اليومي وفق ما يحدده العقد وفي الأوقات المذكورة فيها . وعلى تلك الشركات توفير كافة التقنيات والإمكانات البشرية والخبرة والمتخصصة لتحقيق أهداف العقد ، دون الإضرار بنسبة العاملين الكويتيين والتي ستكون في بداية العقد ٦٠% ، على أقل تقدير ثم تتصاعد خلال السنوات العشر الأولى من العقد إلى ٨٠% ، على أن توفر الشركات التدريب والتأهيل اللازم لهذه العمالة وفقاً لأفضل الأسس و المعايير التي تلتزم بها الشركات مع عمالتها الخاصة بها.

وعلى هذه الشركات النفطية العالمية توفير رأس المال المطلوب والذي يقدر بما يقارب ٩٠٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٢٨٠٠ مليون دينار كويتي خلال مدة العقد وهي عشرين عاماً. وتقوم هذه الشركات بتسليم النفط والغاز المنتج إلى الدولة عند نقاط معينة في منطقة العقد بالكمية والنوعية المتفق عليها، كما أن عليها الالتزام بكافة قوانين الدولة ومنها القوانين الخاصة

بالمحافظة على الثروات البترولية والقوانين الخاصة بحماية البيئة والسلامة والصحة المهنية.

وتخضع هذه الشركات في أعمالها اليومية لرقابة فنية ومالية من قبل الشركة الجديدة التي يجرى تأسيسها وتكون الشركة الجديدة تابعة ومملوكة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية وتقوم بتوقيع العقد مع الشركات النفطية العالمية نيابة عن مؤسسة البترول الكويتية.

وتقتصر مسؤوليات هذه الشركات النفطية العالمية على الإدارة التشغيلية اليومية للحقول أما الإدارة الإستراتيجية لهذه الحقول فهي من مسؤولية الدولة . وقد تم تحديد الحقول النفطية بأربعة حقول فقط من ضمن الحقول الواقعة في منطقة شمال الكويت . هذه الحقول الأربعة هي (الروضتين والصابرية والرتقة والعدلي) .

وسوف تتقاضى الشركات النفطية العالمية عوائدها نظير الأعمال التي تم سردها نقداً لا عيناً ، وذلك من خلال استلامها أجور محددة على كل برمبل يتم إنتاجه ، كما أن هناك أجور نقدية أخرى نظير خدمات تشغيلية تقدمها هذه الشركات ، ولن تتأثر هذه الأجور بأسعار النفط .

قد تلاحظون مما ذكرت بشأن هذا المشروع بأن النموذج الذي تم تأسيسه لهذا النوع من الأنشطة النفطية يعد نموذجاً فريداً قلما تجد له نظير في الاتفاقيات البترولية على المستوى العالمي وهو نموذج يتلاءم وطبيعة الدستور والقانون الكويتي وهو الأمر الذي أشرت إليه في بداية كلمتي عندما أوردت بعض المسائل التي تحدد طبيعة طرح أي فرصه استثمارية في القطاع النفطي .

أن الصيغة التي تم استعراضها عليكم اليوم لهذا المشروع تبلورت من خلال الحوار المكثف بين أطراف عديدة خلال السنوات الماضية في الساحة المحلية، وهي صيغة قابلة للتطوير بما يحقق مصالح وفوائد أكبر للدولة ، فإذا ما استطاع مؤتمر هذا التوصل إلى أدوات استثمارية تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية تحقق مصلحة الطرفين المتعاقدين ، فنحن على أتم الاستعداد

للنظر فيها واستيعابها لما يحقق هذه المصلحة ، ولهذا السبب ساهمنا وشاركنا في هذا المؤتمر للوقوف على ما تقدموه على هذا الصعيد .

وقبل أن انتقل إلى المشاريع الأخرى دعوني أقدم لكم موجزاً عن حالة المشروع اليوم ، فقد تم تقديم كافة المعلومات والإجابات على الطلبات والأسئلة التي جاءت في قرار مجلس الأمة الصادر في مارس ٢٠٠١ بشأن هذا المشروع ، بما في ذلك تقديم وثيقة العقد وملاحقه والذي يقع فيما يقارب ١٣٠ صفحة ، ودراسة الجدوى الاقتصادية والنموذج الاقتصادي الذي يبين الحسابات المالية التي تتقاضى على أساسها الشركات النفطية العالمية عوائدها وأرباحها ، مع نموذج حسابي يوضح طريقة هذه الحسابات . كما تم تقديم الخطط الإستراتيجية الخاصة بالإنتاج والخطط الفنية لتطوير المكامن ، ومقارنة لكافة الخيارات التي تم دراستها لأفضل الطرق للوصول إلى الإنتاج المستهدف بما في ذلك الاستعانة بالشركات النفطية العالمية ، وتم سحب مشروع القانون الذي تم تقديمه عام ٢٠٠٠ وتم تقديم مشروعاً لقانون جديد يأخذ بالاعتبار الملاحظات التي تمخض عنها الحوار الذي دار بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وباقي قطاعات المجتمع الكويتي .

وقد بدأت اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة اجتماعاتها لدراسة المشروع، فقد أعربت اللجنة على لسان رئيسها بأن اللجنة ترحب بالشفافية والمعلومات الوافية التي تم تقديمها إليها وهي بصدد دراسة المشروع.

ويبدو لنا أن هناك تقدماً ملموساً ومؤشرات إيجابية نتيجة للتغييرات التي تم إجراؤها على المشروع ليكون أكثر توافقاً مع توجهات مجلس الأمة ، ونحن متفائلون بأن يتم إقرار المشروع في القريب العاجل إن شاء الله تعالى .

دعوني أنتقل الآن إلى الفرص المتاحة الأخرى في القطاع النفطي . عند النظر في السوق المحلي فإننا نجد أن القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والتي تعمل بنشاط النفط والغاز تمثل ما يقارب ١,٩% من القيمة الإجمالية للسوق وفي المقابل يستحوذ النشاط المصرفي والخدمي والاستثماري حوالي ٧٠% من هذا السوق . وعند مقارنة الناتج الإجمالي المحلي GPD الذي تمثل فيه صناعة النفط والغاز حوالي ٥٠%

وإيرادات الدولة من هذه الصناعة والتي تمثل ٩٠% من مجمل الإيراد يتضح لنا عدم التوازن في استثمار القطاع الخاص في هذه الصناعة.

وعند التمحيص في الشركات المدرجة وعددها ٣ شركات نجدها حقيقة لا تعمل بشكل محدد في هذه الصناعة ففي البتروكيماويات هناك شركة بوبيان أما الشركتان الأخرتان تعمل في مجال خدمة الصناعة مثل الحفر والخدمات البترولية.

وفي المقابل نجد أن نسبة الاستثمارات الخاصة في صناعة النفط والغاز وأثرها في الناتج القومي في الدول المتطورة تمثل حجم كبير في هذه الصناعة ففي الولايات المتحدة تعادل هذه النسبة ما يقارب ٦,٧% وفي المملكة المتحدة تعادل ٨,٤١%.

ونستنتج من ذلك أن هذا السوق غير متطور بما فيه الكفاية في الكويت وهناك مجال كبير للاستثمار يعتمد بشكل كبير على فتح الدولة لفرص الاستثمار فيها واستعداد القطاع الخاص بدون شك.

هناك أيضاً ثمانية مشاريع أخرى يمكن أن تكون فرصاً استثمارية جيدة للقطاع الخاص المحلي أو العالمي تصل القيمة الاستثمارية لهذه المشاريع مجتمعة حوالي ٦٠٠ مليون دينار كويتي ، ثلاثة منها ضمن نشاطات شركة ناقلات النفط الكويتية حالياً وهي : نشاط النقل، نشاط الوكالة البحرية ، نشاط مصنع تعبئة اسطوانات الغاز ، ومشروعان يقعان حالياً ضمن مسؤولية شركة صناعات الكيماويات البترولية وهما نشاط البولي بروبيلين ونشاط الأسمدة . وهناك نشاطان يقعان تحت مسؤولية شركة نفط الكويت وهما مدينة الاحمدي ومستشفى الاحمدي ويضاف إلى هذه الأنشطة إمكانية تخصيص الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك).

أما نشاط النقل فقد بدأ في عام ١٩٥٧ على يد ثلة من رجال الأعمال الكويتيين الذين أسسوا شركة ناقلات النفط الكويتية وفي عام ١٩٧٦ استحوذت الحكومة على ٤٩% من أسهم هذه الشركة وفي عام ١٩٧٩ تملكت الحكومة كامل أسهم هذه الشركة.

تدير الشركة اليوم ٢٦ ناقلة نفط ومنتجات وغاز وتعمل على إنشاء ٩ ناقلات جديدة ، وتتملك الشركة أصولاً وقدرها (١٤٠ مليون دينار كويتي) .

وتقوم الشركة حالياً بدراسة تخصيص أسطول النقل الذي لديها وإعادته إلى القطاع الخاص كما كان الحال عليه عند نشأة الشركة. وقد تبنى المجلس الأعلى للبترول هذا التوجه ويجرى حالياً إجراء الدراسات اللازمة تمهيداً لتقديم التوصيات الممكنة لإصدار القرار النهائي في الكيفية التي سيتم فيها إطلاق هذه الفرصة للقطاع الخاص.

وتتولى شركة ناقلات النفط الكويتية إدارة وتشغيل نشاط الوكالة البحرية حيث تقوم هذه الوكالة باحتكار كافة الخدمات التي يتم تقديمها لناقلات النفط والمنتجات البترولية التي تقصد الموانئ الكويتية مثل تزويد الناقلات بمياه الشرب وقطع الغيار والخدمات الطبية ونقل طاقم الناقلة وخدمات المواصلات والاتصالات وغيرها ، ويبلغ عدد العمالة في هذه الوكالة ٥٥ موظفاً منهم ٤٥ كويتياً ويبلغ عدد الناقلات التي تستخدم تلك الوكالة ما يفوق ١٢٠٠ ناقلة سنوياً ، وتبلغ الإيرادات الإجمالية السنوية ما يقارب ثلاثة ملايين دينار كويتي .

وثالث هذه الفرص الاستثمارية التابعة لشركة ناقلات النفط الكويتية هي نشاط تعبئة أسطوانات الغاز المسال والذي يستخدم بشكل رئيسي للطبخ . حيث تتولى الشركة إدارة وتشغيل وتوزيع أسطوانات الغاز المسال في السوق المحلي، وتقوم ببيع هذه الاسطوانات بأسعار مدعومة وثابتة وهي ٧٥٠ فلساً للأسطوانة حجم ١٢ كجم كما أن هناك أحجام أخرى من هذه الاسطوانات. وتبلغ أعداد العمالة في هذا المصنع ما يقارب ١٣٠ عاملاً منهم ٥٠ عاملاً كويتياً فقط ، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع حوالي ٥٢٠ ألف اسطوانة شهرياً، كما تبلغ المبيعات في شهر الذروة ما يربو على ٧٠٠ ألف اسطوانة شهرياً . وتبلغ الإيرادات الإجمالية لهذا النشاط ما يزيد على ستة ملايين دينار كويتي.

أما شركة الصناعات الكيماوية البترولية والتي اهتمت في السنوات العشر الماضية في بناء شراكات إستراتيجية في مجال عملها داخل وخارج الكويت ،

كان باكورتها شركة إيكويت وما تلاها من شركات جديدة ننتظر لها مستقبلاً واعداءً ، فإن شركة الصناعات الكيماوية البترولية ما زالت تدير بنفسها بعض العمليات التي يمكن أن تكون فرصاً استثمارية للسوق المحلي ، ومن هذه الفرص كما أوردت سابقاً نشاط البولي بروبيلين الذي تقوم حالياً شركة إيكويت بتشغيله وفقاً لاتفاق موقع بين الطرفين . وتبلغ الطاقة التصميمية لمصنع البولي بروبيلين حوالي ١٠٠ ألف طن سنوياً ، ويتم تزويد اللقيم للمصنع من مادة البروبيلين عن طريق مصفاة ميناء الأحمدية وبعض الكميات الإضافية من شركة أيكويت ، وينتج المصنع أكثر من طاقته التصميمية سنوياً إذ يبلغ الإنتاج ما يقارب ١١٢ ألف طن للسنة . وتبلغ معدل أسعار البيع ما يقارب ٤٨٢ دولار للطن وتقدر تكلفة اللقيم وحدها حوالي ٢٢٨ دولار للطن ، بينما تزيد الإيرادات الإجمالية السنوية لهذا النشاط عن ١٦ مليون دينار كويتي.

وثاني الفرص المتاحة من شركة الصناعات الكيماوية البترولية يأتي نشاط الأسمدة الذي تتولى الشركة إدارته وتشغيله وهو عبارة عن وحدتين لإنتاج الأمونيا طاقتهما ١٨٨٠ طن يومياً وثلاثة وحدات لإنتاج اليوريا بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي ٣١٥٠ طن يومياً، حيث يتم استهلاك الأمونيا المنتجة في مصانع اليوريا ويتم بيع ما تبقى وهي كميات تقدر بحوالي ٦٢ ألف طن سنوياً ، أما اليوريا فيتم تصدير ما يقارب ٩٩% من إنتاجها إلى خارج الكويت . تبلغ أعداد العمالة في هذا النشاط قرابة ٥٧٥ عاملاً نسبة الكويتيين منهم حوالي ٧٠% .

تبلغ أسعار البيع لليوريا ٩٧ دولار للطن وأسعار البيع للأمونيا ١٤٦ دولار للطن ، وتبلغ الإيرادات الإجمالية السنوية من هذا النشاط قرابة ٢٠ مليون دينار كويتي.

أما شركة نفط الكويت فنقوم منذ تأسيسها عام ١٩٣٤ على إدارة خدماتها الصحية والسكنية بذاتها، إلا أن التوجه الحالي يستهدف تخفيض الأعباء غير الأساسية المناطة بإدارة الشركة بغية التمكن من التركيز على النشاطات الرئيسية من استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي. ومن هذه الأعباء التي يمكن إدراجها ضمن الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص في الكويت يأتي نشاط الإسكان ونشاط الرعاية الصحية. حيث تملك الشركة نشاطاً إسكانياً

عريقاً قامت بالإشراف عليه لعقود طويلة من الزمن وكانت مدينة الأحمدية هي مركز هذا النشاط حيث تملك الشركة ما يزيد عن ١٨٠٠ وحدة سكنية متفاوتة الحجم إضافة إلى كل ما يرتبط بها من خدمات مدنية كالشوارع والمدارس والنوادي والمساجد وأنظمة التكييف المركزي للمدينة وشبكات الكهرباء والماء والغاز ، إضافة إلى ما تقدمه الشركة من خدمات مدنية لكثير من الأجهزة الحكومية القائمة هناك . وتتجه النية إلى توسعة وتحديث المدينة لزيادة طاقتها الاستيعابية إلى أكثر من الضعف من خلال العمل بنظام البناء والتشغيل والتسليم B.O.T بحيث يتم تأهيل شركات محلية وأجنبية لهذا المشروع في القريب العاجل .

والفرصة الثانية القادمة من شركة نفط الكويت هي مستشفى الأحمدية الذي يقدم الرعاية الصحية إلى جميع العاملين وذويهم في القطاع النفطي ، وقد تم بناء هذا المستشفى منذ عام ١٩٦٠ وهو يقدم الخدمة لأكثر من ٩٠ ألف ملف طبي إضافة إلى الجهود التي يبذلها في دعم حاجات المستشفيات الحكومية الأخرى في الدولة القائمة على مبدأ التعاون . يحتوي مستشفى الأحمدية على ١٧٠ سريراً حالياً ، ويتم التخطيط لتوسعته إلى الضعف تقريباً خلال السنوات الأربع القادمة . ويجري حالياً دراسة أفضل الطرق الإستثمارية للوصول إلى الهدف المنشود .

إن الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك) التي تأسست برأس مال مقداره ٢٠٠ مليون دينار كويتي في عام ١٩٨١ لتكون ذراع مؤسسة البترول الكويتية للاستكشاف والإنتاج خارج الكويت تعد إحدى الفرص الاستثمارية في قطاع النفط ورغم العوائق الكثيرة التي مُلئت به طريق كوفبك منذ تأسيسها إلا أنها استطاعت تجاوز تلك الصعاب والانطلاق في تحقيق أرباح مجزية لملاكها ، وحافظت على وجودها العالمي بل توسعت فيه فهي اليوم تشارك في حقول نفطية تمتد من الصين شرقاً حتى تونس غرباً ، حيث تعمل في ثلاثة عشر دولة وتنتج ما يقارب ٥٠ ألف برميل يومياً وتملك احتياطياً نفطياً يقدر بحوالي ٢٥٠ مليون برميل مكافئ.

يمكن أن تكون كوفبك فرصة استثمارية لا مثيل لها أمام القطاع الخاص حيث سيتمكن القطاع الكويتي الخاص من خلال هذه الفرصة من خوض غمار نشاط

الاستكشاف والإنتاج من خلال شركة تملك مشاريع قائمة وشركاء عاملون وناجحون ، ما يمكن أن يؤهل القطاع الخاص لأدوار مشابهة داخل الكويت مستقبلاً ، هذه الفرصة ستكون ضمن برنامج الدراسات الذي نزمع القيام به في غضون الأشهر القادمة لتحديد سبل تخصيص جزء من هذه الشركة محتفظين بالجزء الباقي إلى مراحل قادمة .

كان ذلك استعراضاً سريعاً لما يمكن أن يكون فرصاً متاحة في القطاع النفطي للاستثمار المحلي أو الأجنبي ، ما يعني أن القطاع النفطي يباشر دوره على أتم وجه في تنمية الاقتصاد المحلي بما يحقق تقليصاً لحجم المصروفات الحكومية وتوفيراً لمصادر جديدة للإيرادات الحكومية ، وبما يحقق زيادة في فرص العمل للعمالة الوطنية وزيادة في إنتاجيتها وما يؤدي كذلك إلى تحسين الجودة ويشجع استغلال رؤوس الأموال الأهلية ويهيئ الجو لاستقطاب رؤوس أموال أجنبية ويمهد الطريق لنقل تقنيات وأساليب إدارية متطورة تقوي من مستوى المؤسسات الحكومية والأهلية على قدم المساواة وتؤهلهم جميعاً لاقتحام سوق المنافسة الإقليمية والدولية لفتح فرص جديدة للدولة وأبواب واسعة تستهدف تنويع اقتصاد الدولة .

شاكرًا لكم حسن إنصاتكم .